المقالات: ٧

توجيه توقف الأئمة في مسألة خلق القرآن

رستم مهدي

١٤٤٠هـ/ ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

إن مسألة الوقف في القرآن من المسائل التي أهمل تحقيقها كثير من المتكلمين، ولم يخوضوا فيها حق الخوض فيما أعلم. فأردت بيانها بقدر ما يسر الله لي، وفتح علي، ولست أدعي الكمال، ولا قوة إلا بالله.

والناظر في كتب الكلام يجد أن الوقف في كلام الله قد اشتهر به الإمام محمد بن شجاع الثلجي، إلا أنه لا يوجد –على قدر علمي– من قام بتحقيق مذهب الوقف، وهل هو موجود عموما أم لا؟ إلا بعض الإشارات من مثل إمام الهدى أبي منصور الماتريدي رضي الله عنه كما سيأتي. وكذا لا يوجد من قام بتحقيق مذهب الثلجي على الخصوص من المتقدمين والمتأخرين فيما أعلم، إلا ما كتبه الإمام المحقق محمد زاهد الكوثري كما يأتي أيضا.

والواقف على بعض النقول الصحاح عن إمام أهل السنة الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه، وعن بعض أصحابه وأصحاب أصحابه، يجزم أن رأي ابن شجاع لم يكن بدعا من عند نفسه. بل أخذه عن الإمام أبي حنيفة بطريق أصحابه. فلذا لا بد من تحقيق مذهب الإمام الأعظم أولا، فأقول مستعينا بالله: قال الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه في «الفقه الأكبر» رواية ابنه حماد: «لم يزل عالما بعلمه والعلم صفة في الأزل، وقادرا بقدرته والقدرة صفة في الأزل، ومتكلما بكلامه والكلام صفة في الأزل، وخالقا بتخليقه والتخليق صفة في الأزل، وفاعلا بفعله والفعل صفة في الأزل. والفاعل هو الله تعالى، والفعل صفة في الأزل، والمفعول مخلوق وفعل الله تعالى غير مخلوق. وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة. ومن قال إنها مخلوقة أو محدثة أو وقف أو شك فيها، فهو كافر بالله تعالى»[1].

---

[1] أبو حنيفة، «الفقه الأكبر رواية حماد»، (١-٢). طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن الهند، الطبعة الثالثة: (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

وقد يفهم قارئ تلك العبارات أن الإمام يكفر الواقفين في كلام الله أي وقف كان؛ إذ ذكر صفات الله تعالى، وذكر منها صفة الكلام، ثم أعقب كلامه بتكفير من وقف في تلك الصفات.

ولكن هناك روايات أخرى عن الإمام لا بد من الوقوف عليها. منها ما رواه ابن أبي العوام الحافظ قال: «حدثني محمد بن أحمد بن حماد، حدثني محمد بن شجاع قال سمعت الحسن بن أبي مالك يقول: سمعت أبا يوسف يقول: جاء رجل إلى مسجد الكوفة يوم الجمعة، فدار على الحلق يسألهم عن القرآن، وأبو حنيفة غائب في مكة، فخاض الناس في ذلك واختبطوا، ووالله ما أحسبه إلا كان شيطانا تصور في صورة الإنس. فانتهى إلى حلقتنا فسألنا، فنهى بعضنا بعضا عن الجواب في ذالك وقلنا له: شيخنا غائب وليس بحاضر، ونكره أن نتقدمه بكلام حتى يكون هو المبتدئ به، فانصرف عنا.

قال أبو يوسف: فلما قدم أبو حنيفة تلقيناه بالقادسية، فسلمنا عليه، وسألنا عن الأهل والبلد، فأخبرناه ثم قلنا له بعد أن تمكنا: يا أبا حنيفة وقعت مسألة فما تقول فيها؟ فكأنه كان في قلوبنا وأنكرنا وجهه، وظن أنها مسألة مفتنة وإنا قد تكلمنا فيها بشيء، فقال: ما هي؟ قلنا: كذا وكذا، فأخبرناه بما سأل عنه الرجل. فسكت ساعة ثم قال لنا: فما كان جوابكم فيها؟ قلنا: لم نتكلم فيها بشيء، فخشينا أن نتكلم بشيء تنكره. فسري عنه وأسفر وجهه وقال: جزاكم الله خيرا، جزاكم الله خيرا، احفظوا وصيتي، لا تتكلموا فيها بكلمة واحدة أبدا، ولا تسألوا عنها أحدا أبدا، انتهوا إلى أنه كلام الله عز وجل بلا زيادة حرف واحد، ما أحسب هذه المسألة تنتهي حتى توقع أهل الإسلام في أمر لا يقومون له ولا يقعدون، أعاذنا الله وإياكم من الشيطان الرجيم»[٢].

وقال ابن أبي العوام أيضا: «حدثني أحمد بن محمد بن حماد، قال سمعت محمد بن شجاع يقول: سمعت الحسن بن زياد اللؤلؤي يقول: أتيت داود الطائي أنا وحماد بن أبي حنيفة، فجرى ذكر شيء، فقال داود الطائي لحماد: يا أبا إسماعيل، مهمى تكلم فيه المتكلم من شيء رجاء أن

---

[٢] ابن أبي العوام، «فضائل أبي حنيفة وأخباره ومناقبه»، (١١٦-١١٧). طبعة المكتبة الإمدادية، المكة المكرمة، الطبعة الأولى: (١٤٣١ هـ/ ٢٠١٠ م). التحقيق: لطيف الرحمن البهرائجي.

يسلم منه، فليحذر أن يتكلم في القرآن إلا بما قال الله عز وجل فيه، فلقد سمعت أباك –يعنى أبا حنيفة– يقول: أعلمنا الله أنه كلامه، فمن أخذ بما علمه الله فقد استمسك بالعروة الوثقى، فهل بعد التمسك بالعروة الوثقى إلا السقوط في الهلكة؟ فقال حماد لداود: جزاك الله خيرا من أخ، فنعم ما أشرت به.

قال أبو عبد الله محمد بن شجاع: فذكرت هذا الكلام لأبي عاصم النبيل فجعل يستحسنه وقال: ومن يدري ما بعد هذا أنه كلام الله عز وجل إلا الله؟

قال محمد بن شجاع: فذكرته للحسن بن أبي مالك، فقال: صدق، لقد كنا بطانة أبي يوسف وخاصته، ولقد كان يقول لنا: لو أني قدرت على أن أقاسمكم ما في قلبي من العلم وما عندي لفعلت. وكان ناصحا رحمه الله. وما سمتعه يرخص في شيء من هذا، ولقد كان ينهى عنه أشد النهي»[٣].

وأحمد بن محمد بن حماد في السند هو أبو بشر الدولابي الحافظ المعروف، وشيخه محمد بن شجاع هو الثلجي، من أعلم أعلام العراق قراءة وحديثا وفقها. وهو الذي اشتهر بالوقف في القرآن من الحنفية.

فأنت ترى هنا أنه لم يقله من تلقاء نفسه، بل نقله من الإمام الأعظم وأصحابه، وعرضه على أمثال أبي العاصم النبيل والحسن بن أبي مالك فاستحسناه.

ولقد صرح الإمامان أبو يوسف وزفر بن الهذيل رضي الله عنهما الوقف في المسألة بالمعنى الصحيح الذي يأتي بيانه إن شاء الله. فبالسند السابق يروي ابن أبي العوام عن ابن شجاع الثلجي أنه قال: «قلت للحسن بن أبي مالك: أروي عنك أن أبا يوسف كان يرى أن من زاد على أن القرآن كلام الله، أنه يرى عليه العقوبة بالضرب؟ قال: نعم، ارو ذلك عني، سمعت أبا يوسف يقول: من سأل عنه عوقب. قلت: (القائل ابن شجاع) يا أبا علي، فهل توافق أبا يوسف على

---

[٣] المصدر السابق، (١١٧-١١٨).

هذا؟ قال: لو خالفته في جميع قوله لوافقته على هذا، من سمعته يسأل عن شيء من هذا فهو رجل سوء لا يؤديه سواه إلى خير»[٤].

وبه إلى الحسن بن زياد قال: «سمعت زفر بن الهذيل وسأله رجل فقال له: القرآن كلام الله، فقال له الرجل: أمخلوق هو؟ فقال له زفر: لو شغلك فكر في مسألة أنا فيها أرجو أن ينفعني الله بعلمها، لشغلك ذلك عن هذا الذي تفكرت فيه. والذي تفكرت فيه بلا شك يضرك، سلم لله عز وجل ما رضي به منك، ولا تكلف نفسك ما لا تكلف»[٥].

فهذه النصوص من الإمام وأصحابه تنبئ بأنهم كانوا على مذهب الوقف بالمعنى الصحيح الذي يأتي بيانه. ولكي يفهم القارئ الكريم كنه المسألة نقول: إن الخلاف بين الحنفية والمعتزلة والحنابلة لم يكن في شيء واحد من تلك المسألة. فهناك مسألتان: المسألة الأولى الكلام النفسي، فالحنفية يثبتونه، وهم بذلك يخالفون المعتزلة. وأما الحنابلة فينفونه، وهم بذلك يتفقون مع المعتزلة.

والمسألة الثانية: خلق الكلام اللفظي، فالحنفية يقولون بخلق الكلام اللفظي، ويوافقهم المعتزلة في هذه المسألة، والحنابلة ينكرون هذا، وهم بذلك يخالفون كلا الفريقين.

فالحنفية يخالفون المعتزلة والحنابلة في إثبات الكلام النفسي فيثبتونه خلافا لهما، والحنابلة يخالفون الحنفية والمعتزلة في نفي خلق الكلام اللفظي.

فإذا كان الأمر كذلك، كان الوقف في القرآن حمالة الأوجه الثلاثة: الوجه الأول: التوقف في الكلام اللفظي، الوجه الثاني: التوقف في الكلام النفسي، الوجه الثالث: التوقف عن الجواب على السؤال المطلق.

وهذا الوجه الأخير هو مقصود الإمام أبي حنيفة والإمام محمد بن شجاع الثلجي؛ لأن السؤال في عهده كان يوجه مطلقا، فلم يكن المعتزلة يسألون ويقولون: ماذا تقول في الكلام

---

(٤) المصدر السابق، (٣١٢).

(٥) المصدر السابق، (٢٩٦).

النفسي؟ وماذا تقول في الكلام اللفظي؟ لأنهم لم يكونوا يقسمون الكلام هذا التقسيم. وكذا الحشوية في عهد الإمام أبي حنيفة، وفي عهد الإمام ابن شجاع الثلجي. وكان أصحاب الإمام الأعظم ومن وافقهم يقسمون الكلام هذا التقسيم. فكان من الواجب أن يتوقف في الجواب حتى يستفسر عن معنى السؤال: أيقصد ما يقصده المعتزلة والحشوية؟ أم ما يقول به أهل الحق من التقسيم والحكم على كل قسم على حدة؟

ولإمام الهدى أبي منصور الماتريدي رضي الله عنه كلام في الوقف، يبين فيه متى يصح الوقف ومتى لا يصح على ما بينا، حيث قال في «كتاب التوحيد» في القسم الذي تكلم فيه عن صفة الكلام: «والثاني أن يكون لا يعلم أخلق هو أو غيره[٦]، فإنه بعيد؛ لما لا يخلوا من أن يذهب مذهب التقليد[٧]، وأكثر القوم على نفي ذلك، بل أجمع على لزوم العلم أنه الخلق أو غيره...

...أو أن يكون الوقف بما لا يعلم مراد السائل فيه، إنه ما يعني بكلام الله والقرآن؟ أهو هذا المتبعض المتجزئ أو الذي لا يوصف بشيء من ذلك؟ وذلك على الوصف الذي بينا. فهو أحق ألا يجيب لأحد يسأله عن كلام متوجه حتى يعلم ما يريد به، والله أعلم»[٨].

فتأمل كيف قال إنه بعيد ألا يعلم أخلق هو أو غيره، بل الإجماع على لزوم العلم من الناس في أنه الخلق أو غيره، يعني بعيد أن يتصور عن أحد الوقف في كلام الله بمعنى الوقف في أنه مخلوق أو لا. وبين في آخر كلامه أن الوقف يصح إذا لم يعلم مقصود السائل من القرآن وكلام الله، أيقصد المعنى القائم بالذات، أم العبارات؟

والإمام الماتريدي رضي الله عنه عالم بأقاويل من سبقه خاصة من الحنفية، محقق في كثير من المسائل في المذهب، وهو من أعلم أصحاب الإمام الأعظم في الكلام والعقائد، فلو كان قد علم

---

[٦] يعني أمخلوق هو أو غير مخلوق.

[٧] يعني الوقف بهذا الوجه بعيد حصوله؛ لأن الناس يذهبون إلى مذهب من يقلدونهم.

[٨] الماتريدي، «كتاب التوحيد»، (١٢٢، ١٢٣). طبعة دار الصادر، بيروت، الطبعة الثانية:(١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م). التحقيق: بكر طوبال أغلو، ومحمد أروشي.

أن هناك من يقف في القرآن من أصحاب الإمام أبي حنيفة بسبب أنه لا يعرف هل هو مخلوق أم لا، لذكره.

فإذا قيل: كيف يصح نقله الإجماع مع وجود فرقة الواقفية؟ وهم يقفون في المسألة لتعارض الأدلة عندهم، كما في كتاب «الكنز الخفي في اختيارات الصفي» لصفي الدين الكرماني الحنفي. فإنه قال في كتابه في الباب الذي تكلم فيه عن الفرق إن الواقفية هم طائفة لا يقولون إن القرآن مخلوق أو قديم، لتعارض الأدلة عندهم.

قلنا: إذا صح وجود من يقف في القرآن لعلة تعارض الأدلة عنده، حمل نقل الماتريدي الإجماع على التوسع في الكلام لما أن الفرق التي تكلموا في المسألة واشتهرت مذاهبهم وأقوالهم وكتبهم، لا يوجد فيهم من يقف بهذا السبب.

ثم إن كتب الفرق يعلو عليها التساهل في النقل، والتوسع في تفريع الفرق. فمما يدل عل أن الواقفي بمعنى الوقف في الكلام النفسي، أو الحروف المعبرة لا وجود له، هو محل الخلاف بين الفرق التي اشتهرت مقالاتهم في المسألة. فإن الذين لا يثبتون لله الكلام النفسي من المعتزلة والحنابلة ومن تبعهم لا يقفون فيما بأيدي الناس، بل يجزم المعتزلة ومن انحاز إليهم بخلقه، ويجزم الحنابلة وشيعتهم من سائر الحشوية بقدمه.

وأما الذين يثبتون لله الكلام النفسي مثل الحنفية، ومن أخذ بقولهم في المسألة لا يقفون أيضا في قدمه، ولا في خلق الحروف المعبرة عنه. فمن الذي يتوقف من تلك الفرق في قدم أو خلق ما يثبته كلاما لله؟ فعلم بهذا أن نقل الإمام الماتريدي الإجماع صحيح واقع، والله أعلم.

ولأبي المعين النسفي كلام مثل كلام الإمام الماتريدي في جواز التوقف للاستفسار عن مراد السائل، إلا أنه قد ذكر قبله أن الوقف نسب إلى محمد بن شجاع الثلجي، ثم شرع في إبطال هذا المذهب، دون أن يحقق مراد الإمام ابن شجاع الثلجي [٩]. والمتوقع من مثله تحقيق قصد الإمام أبي

---

[٩] انظر: النسفي، «تبصرة الأدلة في أصول الدين»، (١/ ٣٠٠). طبعة الجفان والجابي، ليماسول، الطبعة الأولى: (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م). التحقيق: كلود سلامة.

عبد الله الثلجي، خاصة في كتابه هذا، الذي عهدناه يحقق جل المسائل فيه، ولكنه خالف عادته فيه في هذه المسألة، وإن أشار إلى حالة جواز التوقف. ولكن كان من الواجب بيان مذهب ابن شجاع وأنه لم يكن يقصد بالوقف في المسألة الوقف في الكلام النفسي أو الحروف المعبرة عنه.

وكلام الإمام الكوثري جد مهم في هذا المقام. ولقد بوب لبيان رأي الإمام الثلجي بابا مستقلا في كتابه الممتع «الإمتاع»، قال فيه: «وبهذا الرأي الذي كان يدين به محمد بن شجاع يعده النقلة من الواقفة بل يكفرونه، سبحان قاسم العقول. والقول بأن القرآن كلام الله، والسكوت عما زاد على ذلك مما لم يرد في الكتاب والسنة هو الصواب القاطع للنزاع، المهدي للعقول الثائرة كما هو ظاهر.

وحاشاه أن يريد هو ولا أحد من أصحاب أبي حنيفة أن القرآن باعتبار وجوده العلمي في علم الله حادث، أو يريد أحد منهم قدم ما بأيدي البشر من القرآن في الأذهان والألسنة والصحف، ليكونوا كفارا في الحالتين؛ لأن القول بحدوث القديم أو بقدم الحادث من أشنع أنواع الكفر عند من يعقل ما يقال له.

وأما القول بما قال به محمد بن شجاع نقلا عن أئمتنا من الوقوف حيث وقف الكتاب والسنة من غير زيادة شيء على قولنا: إن القرآن كلام الله، كما توارثه أئمتنا فهو محض الصواب ولب الحكمة. فلو كان أهل الشأن أخذوا بذلك لفترت الفتنة، ورجع الجميع إلى رشدهم، وانصرفوا إلى ما فيه خيرهم. لكن وقع ما كان يتوقعه الإمام الأعظم، ووصل الأمر إلى حد إكفار من يقول بهذا الصواب، وتخليد ذلك في الكتب مدى الأحقاب.

وهذا هو الذي بسببه كان يرمى محمد بن شجاع بالميل إلى الاعتزال، وحاشاه من ذلك، بل كان من أبعد خلق الله عن الانحياز لإحدى هاتين الطائفتين: المعتزلة والحشوية. بل كان حنيفا حنفيا، لا يميل إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، بل كان يقسو بعض قسوة على أهل المغالات، فجازوه

جزاء سنمار. والله سبحانه يكافئه على صدق جهاده في سبيل الدين وقمع المبتدعين مكافأة المتقين»[١٠].

فهنا ذكر الإمام الكوثري السبب الثاني في الوقف، وهو قطع النزاع، وتسكين العقول الثائرة. وهذا السبب قد أشار إليه الإمام الأعظم نفسه في رواية أبي يوسف في قصة الرجل الذي دار على الحلق في غياب الإمام الأعظم، وقد سبق ذكرها. وفيها أن الإمام رضي الله عنه قال لأصحابه: «احفظوا وصيتي، لا تتكلموا فيها بكلمة واحدة أبدا، ولا تسألوا عنها أحدا أبدا، انتهوا إلى أنه كلام الله عز وجل بلا زيادة حرف واحد، ما أحسب هذه المسألة تنتهي حتى توقع أهل الإسلام في أمر لا يقومون له ولا يقعدون، أعاذنا الله وإياكم من الشيطان الرجيم»[١١]. فنهى أصحابه عن زيادة الكلام خوفا منه أن يتضخم النزاع بين أهل الإسلام. لله دره كم كان بعيد النظر وثاقبه بعواقب الأمور، ومشفقا على أهل الإسلام، رضي الله تعال عنه.

وليس بين كلام الإمام الأعظم في «الفقه الأكبر» رواية ابنه حماد وما قاله في رواية ابن أبي العوام تضاد؛ ومما يدل على هذا أنه لما ذكر صفات الله، ثم كفر الواقفين فيها، شرع في بيان صفة الكلام خاصة وقال: «والقرآن كلام الله تعالى، في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي عليه الصلاة والسلام منزل. ولفظنا بالقرآن مخلوق، وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة، والقرآن غير مخلوق»[١٢].

فشرحُ الإمام صفة الكلام خاصة، بعد ذكره صفات الله، وتكفيره لمن وقف فيها لطيف جدا. وفيه أن إطلاق الوقف في كلام الله ليس كإطلاقه في سائر صفاته تعالى. فهذا يدل على أنه لم يكن يرى مطلق التوقف في كلام الله كفرا، بل كان قصده أن من وقف في قدم القديم (وهو الكلام

---

[١٠] الكوثري، «الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع»، (٤٣٧-٤٣٨). طبعة دار النور المبين تحت عنوان: «من رسائل الإمام محمد زاهد الكوثري»، عمان، الطبعة الأولى (١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م).

[١١] ابن أبي العوام، «فضائل أبي حنيفة وأخباره ومناقبه»، (١١٦-١١٧).

[١٢] أبو حنيفة، «الفقه الأكبر» رواية حماد، (٢)

النفسي) أو في حدوث الحادث (وهو العبارات الدالة) فهو كافر، لتوقفه في الضروري من المعلوم. وأما التوقف مطلقا، للاستفسار عن معنى السؤال أو لدفع النزاع فليس من هذا القبيل.

ثم راوي كلامه في «الفقه الأكبر» هو حماد ابنه، وكذا هو الذي استحسن كلام داود الطائي في رواية ابن أبي العوام. فهذا مما يدل على أن تكفير الإمام ليس في مطلق الوقف.

وإذا قيل: كيف يتكلم الإمام في «الفقه الأكبر» بهذا التفصيل، وينهى أصحابه عن الكلام فيه دفعا للنزاع؟

قلنا: إن وقوع مثله لا يستبعد؛ لأن الظاهر من رواية ابن أبي العوام أن الحادثة كانت في بداية الأمر؛ إذ الرجل كان يدور على الحلق، ويسأل الناس عنه، ولم يجبه أصحاب الإمام، خوفا منهم أن يتكلموا بكلام ينكره عليهم شيخهم فيقولوا منكرا. وكل هذا يدل على أن الأمر كان حديث الانتشار بين أظهر الناس. ففي هذه الحالة ترك الكلام والتفسير أسلم لدفع النزاع.

وأما بعد انتشار النزاع وجب بيان الحق، فلذا بينه في «الفقه الأكبر» بشيء من التفصيل. ولقد كان دأبه رضي الله عنه أن يسكت إذا لم يكن هناك حاجة للكلام، ويتكلم إذا ضر السكوت، وأدى إلى انتشار الباطل، كما صرحه في «العالم والمتعلم» رواية أبي مقاتل السمرقندي رضي الله عنه. فإنه سأله وقال: «رأيت أقواما يقولون: لا تدحلن هذه المداخل، فإن أصحاب نبي الله صلى الله عليه وسلم لم يدخلوا في شيء من هذه الأمور، وقد يسعك ما وسعهم، فأجاب الإمام رضي الله عنه: إذا قالوا: ألا يسعك ما وسع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقل لهم: بلى، يسعني ما وسعهم لو كنت بمنزلتهم. وليس بحضرتي مثل الذي كان بحضرتهم؛ وقد ابتلينا، بمن يطعن علينا، ويستحل الدماء منا، فلا يسعنا ألا نعلم من المخطئ منا والمصيب»[١٣].

فالوقف صحيح ممدوح قبل انتشار النزاع، وكذا صحيح إذا كان للاستفسار عن مراد السائل، وأما في مقام الشرح والبيان، خاصة بعد انتشار الباطل، فلا يصح الوقف لمنع الالتباس،

---

[١٣] أبو حنيفة، «العالم والمتعلم»، (٩). طبعة مطبعة الأنوار، القاهرة: (١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م). التحقيق: محمد زاهد الكوثري.

خاصة إذا كان السائل من الذين يعطلون صفة الكلام النفسي. فلذا نجد الإمام الأعظم يصرح بخلق العبارات، كما في «الفقه الأكبر» رواية ابنه، وقد سبق.

وكذا ما رواه الخطيب عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة القاضي أنه قال في دار المأمون: القرآن مخلوق، وهو ديني، ودين أبي، ودين جدي[١٤]، فعلى ما قلنا من خلق العبارات إن صح سنده إلى الإمام إسماعيل؛ فلم يكن المأمون يسأل الناس عما قام بذات الباري سبحانه، ولم يكن يعتقد هذا أصلا، بل كان السؤال عما بأيدي الناس، وخلقه دين أبيه وجده كما قال رضي الله عنهم؛ وكيف لا، وقد روى أبوه عن جده في «الفقه الأكبر» أن لفظنا بالقرآن مخلوق، وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة.

فإذا قيل: وإذا كان الأمر كذلك، وكان امتحان المعتزلة فيما بأيدي الناس فلم شنع الحنفية على المعتزلة قولهم: إن القرآن مخلوق؟ ولم بينوا ضلالهم في هذه المسألة أكثر من ضلالهم في غيرها من المسائل في كتبهم الكلامية؟

قلنا: لنفيهم الكلام النفسي القديم. فعدهم ما في أيدي الناس مخلوقا ليس شنيعا لذاته، بل لأنه نشأ عن نفيهم الكلام النفسي، فهم لا يثبتون لله كلاما إلا الحروف والأصوات، وهي مخلوقة، فلذا جعلوا كلام الله مخلوقا، لما لا يثبتون له تعالى كلاما غير ما بأيدي الناس. ومقصودنا بما في أيدي الناس الحروف المعبرة، فيدخل فيه كل مكتوب بالحروف، منطوق بها، سواء أكانت تلك الحروف في اللوح المحفوظ، أو في المصحف. فهم ينفون أن يكون الله تعالى متكلما قبل أن يخلق الكلام. فهذا هو أصل الخلاف بينهم وبين الحنفية. وأما خلق ما في أيدي الناس وألسنتهم من الحروف والأصوات المقطعة، فهذا لا ينكره الحنفية أصلا. ولقد صرح الإمام أبو المعين النسفي أن كل استدلالاتهم في خلق ما في أيدي الناس ضد أهل السنة، استدلالات في غير محل الخلاف بينهم وبين أهل السنة، وإنما ذلك دليل لهم على الحنابلة حيث قال: «وعرف بهذه الدلائل

---

[١٤] الخطيب، «تاريخ مدينة السلام»، (٢١٨/٧). طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى: (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م). التحقيق: بشار عواد معروف.

أن القرآن غير مخلوق، أعني به الصفة القائمة بالذات، وهي الكلام. وما يدعي المعتزلة حدوثه فهو محدث كما زعموا، ومساعدتنا إياهم على ذلك تغنيهم عن إقامة الدليل عليه. وبمعرفة حقيقة المذهب يتبين أنهم يتكلمون في المسألة في غير محل الخلاف. وإنما ذلك دليل لهم على الحنابلة القائلين: إن كلام الله هو الحروف المؤلفة، والأصوات المقطعة، وأنه حال في المصاحف والألسنة والصدور، وأنه مع هذا غير مخلوق. وكثير من الحشوية يساعدونهم ويقولون: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فيجعلون قراءتهم غير مخلوقة، وهذا هذيان ظاهر»[١٥].

وما ذكره عبد الله بن أحمد فيما سماه «السنة» أن أبا عمرو الشيباني قال لإسماعيل –وقد قال: إن القرآن مخلوق– أخلقه قبل أن يتكلم به أم بعدما تكلم؟ فسكت[١٦]، ففي سنده مجهول، وهو شيخ عبد الله الذي قال عنه: «حُدثت عن شيخ من أصحاب الحديث». ولا يعرف من هذا الذي حدث عبد الله. وعلى تقدير صحته، يكون سكوته عن التعجب من السؤال؛ إذ مقصوده هو خلق ما في أيدي الناس. وما تكلم الله به هو صفة قائمة بذاته عند أهل السنة، فهو قديم، لا يدعي أحد من أهل السنة خلقه حتى يوجه إليه هذا السؤال.

وما نقله الخطيب من أبي علي صالح بن محمد جزرة أنه قال في إسماعيل بن حماد: «إنه كان جهميا وليس بثقة»[١٧]، فلا يضر كلام مثله مثل الإمام إسماعيل؛ فصالح جزرة لم يتأدب مع سيد الخلق صلى الله عليه وسلم حيث قال في حقه: «بأبي أنت يا رسول الله، ما كان أقل بصرك بالطب»! كما ذكره الذهبي في سيره. وكان متساهلا في المزاح بالكذب، وقال مرة لسائل في مجلسه سأله وقال: يا شيخ ما اسمك؟ قال: واثلة بن الأسقع، فكتب الرجل: حدثنا واثلة بن الأسقع.

---

[١٥] النسفي، «تبصرة الأدلة في أصول الدين»، (١/ ٢٩٩).

[١٦] عبد الله، «السنة»، (١٦٠). طبعة دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الرابعة: (١٤١٦ هـ-١٩٩٦م). التحقيق: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني.

[١٧] الخطيب، «تاريخ مدينة السلام»، (٧/ ٢١٨).

وأداه خلقه هذا إلى ما قاله أبو النضر الفقيه: «كنا نسمع من صالح بن محمد وهو عليل، فبدت عورته، فأشار إليه بعضنا بأن يتغطى، فقال: رأيته؟ لا ترمد أبدا». وكل هذا في سير الذهبي. فبأقل من هذا يذهب قدر المرء، ولكن مكانته في النقل والرواية جعلت قوله يؤخذ عند أهل النقل. وإذا أتت مذمة إسماعيل من جزرة، فهي الشهادة له بأنه فاضل.

وأما إسماعيل بن حماد فكان ذا الفضائل الشريفة، والخصال المنيفة، وكان بصيرا بالقضاء محمودا فيه، عارفا بالأحكام والوقائع والنوازل، صالحا، دينا، عابدا، زاهدا، كما ذكره الحافظ عبد القادر القرشي في جواهره[١٨].

ثم رمي أهل السنة بالتجهم من قبل النقلة مشهور بمجرد مخالفة كلام أهل السنة هواهم.

هذا ما يتعلق بإسماعيل بن حماد ومعنى ما نقله عن جده رضي الله عنهما في تقدير صحة السند إلى إسماعيل.

ثم ما قاله النسفي يبين أصل الخلاف بيننا وبين المعتزلة، ووجه تشنيع مذهب الوقف ونوعه. فهو قال في سبب بطلان قول الواقفين بعد أن ذكر أن الوقف منسوب إلى محمد بن شجاع الثلجي: «لأنا أقمنا الدلالة الموجبة للعلم بصحة قولنا وبطلان قول خصومنا، والتوقف عند قيام الدليل خطأ، وإنما ذلك من موجبات تعارض الأدلة، ولا تعارض بحمد الله لما بينا من صحة دلائلنا وبطلان دلائل خصومنا»[١٩]. وقال قبله: «وعرف بهذه الدلائل أن القرآن غير مخلوق، أعنى به الصفة القائمة بالذات، وهي الكلام. وما يدعي المعتزلة حدوثه فهو محدث كما زعموا، ومساعدتنا إياهم على ذلك تغنيهم عن إقامة الدليل عليه. وبمعرفة حقيقة المذهب يتبين أنهم يتكلمون في المسألة في غير محل الخلاف»[٢٠] فبين أن محل الخلاف ليس فيما بأيدي الناس، بل في

---

[١٨] القرشي، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»، (١/ ٤٠١) طبعة دار هجر، جيزة، الطبعة الثانية: (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م). التحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو.

[١٩] النسفي، «تبصرة الأدلة في أصول الدين»، (١/ ٣٠٠).

[٢٠] المصدر السابق، (١/ ٢٩٩).

الصفة القائمة بالذات. وقال إنه أقام الدلالة على قدم كلام الله فلذا لا يصح الوقف. ففي تعليله بطلان مذهب الوقف بإقامته الدلائل على قدم الكلام، ثم بيانه أن الخلاف الذي أقام فيه الدلائل على صحة قولنا لم يكن فيما بأيدي الناس، دليل أن الوقف يكون شنيعا إذا كان فيما قام بذاته تعالى لتعارض الأدلة في زعم الواقف، لا للاستفسار عن قصد السائل، أو تسكين النزاع، فتأمل.

ولا يصح نسبة هذا –أي التوقف فيما قام بذاته تعالى لتعارض الأدلة المزعوم- إلى أبي حنيفة وأصحابه مثل حماد ابنه، وأبي يوسف، وزفر، وداود الطائي، ولا إلى أصحاب أصحابه كمحمد بن شجاع، والحسن بن أبي مالك، لا من جهة المعتزلة، والحنابلة، ولا من جهة أهل السنة؛ فأما عدم صحة نسبته إليهم من جهة الحنابلة والمعتزلة، فلأنهم لا يثبتون الكلام النفسي القائم بذاته تعالى حتى ينسبوا إلى أحد الوقف فيه. وأما عدم صحة نسبته إليهم من جهة أهل السنة، فلعدم وجود النص من أحدهم في هذا، بل صدر عكسه عن أبي حنيفة كما بين في «الفقه الأكبر» رواية ابنه حماد أن ما تكلم وكتب به الناس مخلوق وما قام بذاته قديم.

وكذا للإمام ابن شجاع قول يبين مذهبه في المسألة. قال الإمام الماتريدي: «وقال الثلجي: يقال كلام الله على الموافقة، لا على الحقيقة، كما يقال: ذا قول فلان، وكلام فلان، وليس غيره، وإنما هو كلام المتكلم به، لكن المقصود المعاني القائمة به»[٢١].

فانظر كيف بين أن الحروف تسمى كلاما لموافقتها كلام الله القائم بذاته، لا على الحقيقة بأن ينسب إلى صفة الله التقطع والتعاقب وغيرهما من أوصاف الحروف. فهذا تصريح منه في التفريق بين الكلام النفسي والكلام اللفظي. ولا يتصور منه التوقف بالمعنى المذموم بعد هذا التفريق.

ثم قول النسفي إن ابن شجاع توقف قائلا: أقول بالمتفق عليه وهو أن القرآن كلام الله، وأتوقف عند الاختلاف فلا أقول مخلوق أو غير مخلوق[٢٢]، يدل على هذا إن صح نسبة هذا

---

[٢١] الماتريدي، «تأويلات القرآن»، (٦/ ٢٩٧-٢٩٨). طبعة دار الميزان، إسطنبول: (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م). التحقيق: مجموعة من المحققين بمراجعة بكر طوبال أوغلي.

[٢٢] النسفي، «تبصرة الأدلة في أصول الدين»، (١/ ٣٠٠).

التعليل إلى ابن شجاع. لأن المختلف في خلقه بين المعتزلة والحنابلة لم يكن الكلام النفسي، لعدم إثباتهم إياه، فلا يمكن حمل تعليل ابن شجاع هذا –إن صح عنه– إلى التوقف في الكلام النفسي. نعم كان الخلاف بين أهل السنة ومعطلي صفة الكلام أمثال المعتزلة والحنابلة في إثبات الكلام النفسي، ولكن الخلاف في إثباته شيء، والخلاف في قدمه شيء آخر.

فعلم بهذا:

١) أن وقف ابن شجاع ومن قبله من الأئمة لا يصح حمله إلى غير المعنى الصحيح، وهو الوقف عن الإجابة على مطلق السؤال، حتى يتبين مراد السائل. أو الوقف لدفع انتشار النزاع.

٢) الإمام ابن شجاع لم يخترع هذا من عند نفسه، بل نقله عن الإمام وأصحابه، وأصحاب أصحابه. فيكون وقفه مثل وقفهم.

٣) لا يوجد بين الأطراف المخالفين في المسألة واقفي بمعنى الوقف في الكلام النفسي، أو الحروف المعبرة.

٤) إن مذهب الوقف بالمعاني التي قلنا، هو مذهب أهل السنة، وليس مخالفا لأقاويلهم.

ولا قوة إلا بالله.

كتبه: رستم مهدي.

١٧ رمضان١٤٤٠هـ.

سومقائيت، آذربيجان.